قطاع السياحة في الجزائر: بين وفرة المقومات الطبيعية وضعف الاستثمار

TOURISM SECTOR IN ALGERIA: BETWEEN ABUNDANT NATURAL INGREDIENTS AND WEAK INVESTMENT

جغوط عبد الرزاق
مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار /عنابة – الجزائر
Abderrezzaq.djaghout@univ-annaba.org

جلابة علي
مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار /عنابة– الجزائر
Ali.djellaba@univ-annaba.org

ملخص:

يعد القطاع السياحي في الجزائر من بين القطاعات التي تأمل الدولة النهوض بها، للخروج من تبعية البترول و بناء اقتصاد متنوع، يرتكز على السياحة كعصب محرك في التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل توفر بنية طبيعية وسياحية متنوعة، بالإضافة الى الاعتدال المناخي ،الا أن ضعف الاستثمار في القطاع السياحي يجعل هذا القطاع من أضعف القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي و العالمي.

الكلمات المفتاحية:

القطاع السياحي – الاستثمار السياحي– التنمية الاقتصادية – التبعية البترولية.

Abstract:

The Algerian tourism sector is one of the sectors that the state hopes to promote oil dependency and build a diversified economy based on tourism as a driver of economic development, particularly because of the availability of a structure natural and varied tourism, in addition to climate moderation. In the tourism sector, this sector is the weakest economic sector locally and globally.

Key words: The tourism sector - tourism investment - economic development - oil dependence.

مقدمة:

أصبح العام و الخاص في الجزائر يدرك ويعي خطورة المرحلة القادمة، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فاليوم أصبح الجميع يناشد التنويع الاقتصادي و الخروج من التبعية البترولية، التي أدى انهيار اسعاره الى أزمة مالية واقتصادية خطيرة على الاقتصاد المحلي، من خلال اعتماد التنويع على القطاعات الاستراتيجية المتكاملة فيما بينها لبناء اقتصاد قوامه صلب، وجعل المحروقات كمصادر ثانوية لتمويل التنمية.

و تعد السياحة أحد أضلع مثلث التنمية الى جانب الزراعة و الصناعة، و التي أصبحت (السياحة) واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد غدت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

لكن على الصعيد المحلي، تعد الجزائر العملاق السياحي النائم على الصعيد الاقليمي أو العالمي، إذ يعاني هذا القطاع من تأخر و عقم كبيرين، خاصة في ظل توافر جميع المقومات لقيام قطاع سياحي جاذب، من خلال البنية الطبيعية و التضاريسية التي تتميز بها الجزائر عن سائر دول العالم، فالجزائر طبيعيا من بين الدول القلال التي تمتلك تنوعا طبيعيا و تضاريسيا و مناخيا داخل الدولة الواحدة، بالإضافة الى الاتساع الجغرافي لأكثر من مليوني كلم^2، فالنشاط السياحي لا يبعث على التفاؤل لا على المستوى البعيد أو حتى القريب، في ظل عدم توفر استراتيجية محكمة ذات أفق و معالم واضحة لبناء سياحة خالقة للقيمة في الجزائر.

ولعل أبرز أسباب هذا التأخر، يرجع الى حجم الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع، بالإضافة الى سبل تمويل خلق و ترقية هذه الاستثمارات، زد الى ذلك غياب الوعي السياحي المحلي في أواسط المجتمع الجزائري، وعدم توفر مرونة في الثقافة السائدة فيه. فبالنظر الى مساحة الجزائر، نرى أن الاستثمار السياحي لا يكاد يلبي المرجو منه، مقارنة بدول الجوار (تونس و المغرب)، و التي تعد من أقطاب السياحة في العالم، الذي يرجع نجاحها بالدرجة الاولى الى وجود استراتيجية تنموية قائمة على قطاع السياحة، كمصدر رئيس لتمويل الخزينة العامة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

- **ما دور الاستثمار السياحي في ترقية القطاع في ظل وفرة المقومات الطبيعية؟**

و للإجابة على الاشكال الرئيس، يستلزم الامر الاجابة على **الاسئلة الفرعية** التالية:

- ما واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ماهي أبرز المقومات السياحية في الجزائر؟
- هل توافق الاستثمار في البنى السياحية مع مقومات الطبيعة كفيل بترقية قطاع السياحة؟

من خلال ما سبق، يمكن سرد بعض **الفرضيات** نوجزها فيما يلي:

- يعد الاستثمار السياحي في الجزائر بعيدا كل البعد عن المستويات المرغوب فيها،
- البنية الطبيعية و التضاريسية التي تزخر بها الجزائر تخولها قطبا من أقطاب السياحة الدولية،
- الاستثمار السياحي وحده لا يكفي لبناء تنمية مستدامة في الجزائر،

أهمية الدراسة:

تتجلى الاهمية العلمية للدراسة في المعرفة العميقة للدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تنمية القطاع، بالإضافة الى جميع المشاكل التي تواجهه في الجزائر، ومعرفة آفاق هذا القطاع و سبل خلق بيئة سليمة يقوم فيها، ومحاولة الاستفادة من التجارب التونسية في السياحة المستدامة لجعل القطاع أكثر تنافسية على الصعيد الاقليمي و الدولي.

المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكال الرئيس، ووصولا الى أهداف الدراسة ، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض نظري لمتغيرات الدراسة على غرار الاستثمار السياحي و مقومات الجزائر السياحية ، وتحليل العلاقات و التفاعلات و تقصي الاسباب، للوصول الى نتائج قيمة تقيد البحث العلمي و الواقع العملي.

1. ماهية السياحة و الاستثمار السياحي.

لا يمكن أن نقول أن السياحة قطاع فاعل دون وجود مشاريع سياحية ذات ديناميكية التحديث و التجديد، وفيما يلي سنعرض مفهوما للسياحة و للاستثمار السياحي .

1.1 مفهوم السياحة:

تعد السياحة من القطاعات ذات العوائد الهائلة و التي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للدول، بعيدا عن الموارد غير المتجددة والناضبة، كما أنها سبيل من سبل رقي و تطور المجتمعات و الثقافات السائدة فيهم.

1.1.1 تعريف السياحة:

تعددت تعاريف السياحة من رؤى مختلفة، فمن الباحثين من عرفها اجتماعيا و اقتصاديا و صناعيا، فجاء التعريف الاجتماعي للسياحة على أنه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام والتمتع بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة في أماكن مختلفة، وجاء التعريف الصناعي للسياحة كونها صناعة تقوم على استثمار ثرواتها في استيراد المستهلكين لمنتجاتها في منطقة معينة و التي تتمثل أساسا في الراحة و الاسترخاء ، بدلا من تصدير هذه المنتجات الى المستهلكين في مناطقهم.[1]

أما بالنسبة الى الجزائر فقد تبنت المنظمة العالمية للسياحة و الذي نص على أن "السياحة تشمل أنشطة الاشخاص الذين يسافرون الى أماكن تقع خارج بيئته المعتادة، ويقيمون لمدة لا تزيد عن سنة دون انقطاع لأغراض الراحة أو أغراض أخرى، وتتألف بيئة الشخص من الاماكن القريبة بالإضافة الى الامكان التي يزورها بصورة معتادة ومستمرة" ، كما أضافت الجزائر بعض المفاهيم من خلال وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السياح و المنشآت الفندقية و تشمل:[2]

الداخل: كل مسافر تطأ أقدامه أرض الوطن خارج منطقة العبور.

المسافر: كل شخص يدخل التراب الوطني مهما كان سبب تنقله، ومهما كانت جنسيته و إقامته، باستثناء السواح في نزهة و الذين يقيمون في بواخرهم خلال فترة إقامتهم بالبلاد.

الجوال في رحلة بحرية: كل شخص يأتي و يعود في نفس الباخرة، ويقيم فيها طوال فترة وجوده.

الزائر: كل شخص يدخل الوطن دون أن يقيم فيها عادة أو يمارس عملا مأجورا

السائح: كل زائر يبقى لفترة محدودة لا تقل عن 24 ساعة لأغراض مختلفة(المتعة، دراسة، رياضة ، أشغال، اجتماعات...الخ).

2.1.1 أنواع السياحة في الجزائر:

بفضل تنوع الثروات و التضاريس، بالإضافة الى تنوع المناخ والثقافات الى ظهور أنواع سياحية متعددة في الجزائر نلخصها كما يلي: [3]

أ. **السياحة الساحلية:** بفضل الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، تعد هذه السياحة أكثر انتشارا في الجزائر، وحظيت باهتمام كبير من قبل الدولة و المستثمرين في اقامة هياكل سياحية في هذه المناطق باعتبارها الاكثر جذبا للسياح.

ب. **السياحة الصحية والمعدنية:** تمتلك الجزائر امكانات هامة من الحمامات المعدنية و التي تسمح لها باستقطاب السياح المهتمين بهذه السياحة لأغراض صحية أو ترفيهية، أو لأغراض الراحة و الاستجمام.

ج. **السياحة الريفية:** تعتبر هذه السياحة سلوكا مألوفا لدى السياح سواء كانوا جزائريين أو أجانب، و يعد هذا النوع مهما للغاية، وذلك راجع الى تنشيط الصناعات التقليدية في تلك الارياف بالإضافة الى فك العزلة عنهم و جميع الآثار السلبية التي يعانون منها، كما أنها سبيل من سبل التنمية المحلية لديهم.

د. **السياحة الصحراوية:** تمتلك الجزائر أكثر من مليوني كلم^2 من مساحتها صحراء، تتمتع بمناظر وتراث غاية في الجمال، بالإضافة الى الطبيعة الصخرية التاريخية، على غرار النقوش و المغارات الصخرية، والواحات النخيلية...الخ، يجعل هذه السياحة من أهم الآفاق لتنمية القطاع من خلال التوسع في إقامة المشاريع السياحية فيها.

2.1 مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار كمصطلح عام لا تختلف تعاريفه و الرامية الى التضحية الحالية بالموارد لقاء منافع مستقبلية، لكن الاختلاف يكمن في مجالات الاستثمار المختلفة في شتى القطاعات.

1.2.1 تعريف الاستثمار السياحي:

هو الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها في محورين أولهما: الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات والمرافق السياحية، التي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية، والتي تضم الاستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية(كالفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه)، وخدمات النقل السياحي، وخدمات مراكز الاتصالات والاستعلامات السياحية. وثانيهما: الاستثمار

في مجال الموارد السياحية، ويتمركز في مواقع وأماكن ومباني التراث الثقافي والعمراني، بالإضافة إلى أماكن ومراكز ومواقع التراث الطبيعي. [4]

يعتبر الاستثمار السياحي جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، ويعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع .[5]

2.2.1 أهمية الاستثمار السياحي ومحدداته

يكتسي الاستثمار السياحي أهمية بالغة في ترقية القطاع خاصة في الدول النامية، و ذات المصدر الوحيد في تمويل التنمية الاقتصادية كحال الجزائر، وتتجلى أهمية الاستثمار السياحي في هذه الدول فيما يلي:[6]

– مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني ،إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا للطاقات غير المتجددة المعتمدة في التمويل في المستقبل القريب إذا تم ترقيته، حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، ومنه تقليل من التركيز على هذه الطاقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني .

– مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة، نظرا لتشابكه مع قطاعات اقتصادية أخرى ، حيث قطاع السياحة على توفير أزيد من 79 ألف منصب عمل في الفترة (2006/1993) في الجزائر.

– تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة: تشهد الأسواق العالمية ارتفاع حدة المنافسة، مما استدعى على الدول التخصص في قطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية، والجزائر يمكن أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.

ورغم الأهمية الذي يكتسبها الاستثمار السياحي إلا أنه توجد مجموعة من المحددات تعمل على الحد من نموه منها [7]:

- التسهيلات والحوافز : الاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى، تتأثر بالتحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار والمنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر

- التخطيط السياحي: يعمل التخطيط السياحي على رسم الاستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة ، وبالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة؛

- الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي المتوفرة: تحتاج فرص الاستثمار المتوفرة إلى التعريف بها والترويج لها ، لأجل إقبال المستثمرين عليها.

2. مقومات السياحة الجزائرية

تعد الجزائر في قوامها الطبيعي و الارث الثقافي و التاريخي قطبا من قطاب السياحة العالمية لو يتم استغلالها بكفاءة عالية، وسنعرض أبرز الامكانات التي تمتلكها الجزائر، و التي تخول لها أن تكون أبزر منطقة سياحة في العالم.

1.2 الإمكانيات الطبيعية:

تتميز الجزائر بالإمكانيات الطبيعية التالية:

1.1.2 الموقع والمناخ:

تتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 381741 2كلم مربع. إن هذه المساحة التي تتراوح المسافات من الشمال إلى الجنوب، و من الشرق إلى الغرب بين 1500 و 2000 كلم ، تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي ، ويبلغ عدد سكانها المقيمون داخل الجزائر تبعا لآخر الاحصائيات في مطلع 2017 ب 41.6 مليون نسمة وهذا حسب ما كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء. و تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ: [8]

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطبا.

- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في ببعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

2.2. المقومات الحضارية و التاريخية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين. وأهم المواقع التاريخية والحضرية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع الطاسيلي" الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من جغرافياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات و النباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وثمة "حي القصبة في الجزائر العاصمة والذي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر(م) تمثل إحدى و أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية ، وقد تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992 ، و أيضا "وادي ميزاب " بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، ويحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، وقد تم تسجيل وادي ميزان تراثا عالميا سنة 1982 بالإضافة إلى "موقع تمقاد" ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كم من مدينة باتنة، كما تعتبر قلعة "بني حماد" وتوجد بمدينة بجاية من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر وقد سجلت تراثا عالميا سنة 1980 فهي تتوفر على أثار رومانية كالأسوار و القبور القديمة، وعلى الآثار الإسلامية، وأثار للدولة الحمادية ، ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة، ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" ويتشابه هذا الموقع مع نظيره بمدينة باتنة "تمقاد" الأثرية

ويشمل التراث الحضاري و الثقافي في الجزائر جزءا هاما من المتاحف نذكر منها:[9]

✓ المتحف الوطني "سيرتا" بقسنطينة الذي يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر العاصمة، حيث تم إنشاؤه سنة 1852 وجمع به عدد كبير من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة و على مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.

✓ متحف باردو الوطني ويوجد بالجزائر العاصمة، ويعرض به حفريات عن أصل الشعوب وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.

✓ المتحف الوطني زبانة" ويوجد بمدينة وهران ويعرض به حفريات عن العصور ما قبل التاريخ، و عن علوم الطبيعة، و عن أصل الشعوب.

✓ المتحف الوطني للجهاد ويوجد في الجزائر العاصمة وتتمثل معروضاته في أثار عن الثورة التحريرية (1954-1962)

✓ المتحف الوطني للفنون الجميلة ويوجد بالجزائر العاصمة بالحامة وتعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش.

✓ المتحف الوطني للفنون الشعبية" ويوجد بالجزائر العاصمة بالقصبة ويضم معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية جزائرية.

✓ متحف تمقاد ويوجد بولاية باتنة بمدينة تمقاد، ويضم قطعا من الفسيفساء و أثار قديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل ، ومتحف هيبون بولاية عنابة ويحتوي على أثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

إلى جانب هذا التراث الحضاري و الثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تمتلك تراثا ثقافيا شعبيا، ويتمثل في إرث من العادات و التقاليد المحلية و منتجات متنوعة من الصناعات التقليدية، مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد، خاصة منطقة القبائل و المشهورة أيضا بالفضيات.[9]

3. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

في ظل ندرة المعلومات المفصحة في الجزائر، و الاحصائيات الرسمية المحينة، تم اللجوء الى تقرير التنافسية السياحية العالمية، إذ تبين الاحصائيات الرسمية أن عدد السياح القادمين الى الجزائر في نهاية 2016، بلغ عددهم 1.710.000 سائح، وقد بلغت الايرادات الواردة من خلال هذا العدد من السياح حوالي 307.7 مليون دولار $ ، أي بمعدل 180 $ عن كل سائح، كما ساهم هذا القطاع بحوالي 3.5% من الناتج الاجمالي، و ووصلت عدد المناصب المفتوحة به حوالي 327.306 منصب عمل بمعدل 3 % من المناصب الاجمالية في الوطن. وتحتل الجزائر عالميا المرتبة 118 في مجال السياحة وفق نفس التقرير، في بداية 2017، وقد تحسن الترتيب ب 5 مراتب عما كانت عليه في

2015، إذ احتلت المرتبة 123 عالميا، من أصل 140 دولة، وهذه المراتب تعتبر جد متأخرة بالنظر الى الامكانيات التي تزخر بها الجزائر سواء مالية، أو طبيعية. كما تحتل الجزائر في مجال الاستثمار السياحي المرتبة 131 عالميا، وهذا راجع الى ضعف البنى السياحية المقامة في الجزائر رغم الجهود التي تبذلها الدولة في قيام هذه المشاريع، وهذا راجع الى تشكيلة من المشاكل و المعيقات (سنذكرها لاحقا)، أبرزها مشكل التمويل و التشريعات المنظمة لها، أما في مجال جودة الاستثمارات و البنى المقامة فتحتل الجزائر المرتبة 132 عالميا من أصل 140 دولة، كما تحتل المرتبة 119 في مجال النقل السياحي الاوتوماتيكي (الميترو، الترامواي، القطار الكهربائي...).

وجاءت الجزائر في المرتبة 95 في جودة الطرقات، وهذا راجع الى الحالة الرديئة التي تشهدها الطرقات الجزائرية، بسبب حالة الفساد المالي التي يعرفها قطاع الاشغال العمومية، و المرتبة 103 في جودة الموانئ السياحية[8]، علما أن الاستثمار السياحي لا يقتصر فقط على اقامة المنشآت السياحية، بل يتعدى ذلك كل ما يحتاجه السائح، للوصول الى أعلى درجات الرفاهية و الاسترخاء و الراحة، التي بدورها تمنحه ثقة في ذلك البلد، و يعد أداة تسويقية لذلك البلد في بلده. وفي ما يلي جدول يوضح تطور عدد الفنادق في الجزائر سنتي 2015 و 2018 حسب وزارة السياحة الجزائرية.

الجدول رقم 01: تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الطابع

الطابع	2015	2016	2017	2018
حضري	62 479	66 155	69 861	74 712
ساحلي	30 380	30 500	31 326	32 581
صحراوي	3 636	4 780	4 928	5 477
حموي	3 866	4 102	4 266	4 502
مناخي	1 883	1 883	1 883	1 883
المجموع	**102 244**	**107 420**	**112 264**	**119 155**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **احصائيات 2018**، ص.08.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع عدد أسرة الفنادق بنسبة ضئيلة جدا ما تقارب، 5 % خلال سنوات الدراسة، وهذا الامر يعد ايجابيا من الناحية المنطقية و النظرية، لكن هناك مؤشرات يجب أن تؤخذ بالحسبان، و هي عدد ارتفاع أسرة الفنادق الحضرية بوتيرة اسرع من عدد من الفنادق الساحلية و الحموية و الصحراوية، وهنا يجب الوقوف على أسباب هذه التحولات، هل هي راجعة الى ضعف الطلب السياحي على هذه المناطق، أم أنها مشاكل راجعة الى الفنادق في حد ذاتها

على غرار الافلاس، وتدهور مستوى الخدمات مما كبح الطلب على خدماتها، ففي ظل تنمية قطاع السياحة يجب أن تكون الزيادة في النوع و الكم سويا، وعدم السماح لهذه المنشآت بالزوال لأنها تعتبر من الركائز الاساسية في التمية السياحية في البلاد.

وفيما يلي جدول يوضح الطبيعة القانونية لهذه الفنادق من ناحية الملكية.

الجدول رقم 02 : الطابع القانوني للفنادق في الجزائر

الملكية القانونية	2015	2016	2017	2018
عمومي	18 613	18.613	18.613	18.657
خاص	77.383	82.301	87.145	93.993
الجماعات المحلية ومختلطة	6.248	6.605	6.605	6.605
المجموع	**102 244**	**107 420**	**112 264**	**119 155**

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، **مرجع سابق**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القطاع العمومي لا يمثل سوى 5.5% من الهياكل السياحية الفندقية في الجزائر، وهذا يرجع الى اهمال هذا القطاع في ظل الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر جراء الطفرة البترولية، و أن أغلب الناشطين في هذا المجال ينتمون الى القطاع الخاص، لكن ما يلاحظ من خلال الواقع الجزائري غياب أو لنقل ندرة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الفندقة، رغم أن هنالك سلاسل فندقية عالمية، ذات جودة ممتازة تضيف قيما مضافة للقطاع السياحي في الجزائر، بالإضافة الى تلميع الصورة السياحية الجزائر، فاسم هذه الفنادق كفيل بتسويق السياحة الجزائرية، فالجزائر تحتل المرتبة 111 عالميا في مجال الفندقة، وهذا يعد مؤشر جد ضعيف بالنظر الى ما تمتلكه من امكانات.

الجدول رقم 03: وضعية المشاريع السياحية في نهاية 2018

نوع المشاريع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
مشاريع قيد الانجاز	799	100.866	47.879
مشاريع متوقفة	181	19.745	8.535
مشاريع غير منطلقة	1.163	162.774	61.629
مشاريع منجزة	67	5.773	2.447

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **مرجع سابق**.

من خلال ما سبق، نلاحظ ان عدد المشاريع غير المنجزة كبير جدا إذ يمثل ما نسبته 64% من المشاريع الكلية التي برمجت، وهذا راجع الى عوامل عدة على غرار التمويل و البيروقراطية التي تشهدها الادارة الجزائرية، بالإضافة الى معدلات الفساد الكبيرة التي تشهدها البلاد، وحسب وزير السياحة و الصناعات التقليدية السيد عبد الوهاب نوري الوزير الاسبق في تصريح الى الاذاعة الوطنية، أن الجزائر تعزم على اقامة 550 مشروع سياحي عبر كامل التراب الوطني، متمثلة في فنادق ذات طراز رفيع، بالإضافة الى منتجعات و قرى سياحية، و تم في شهر جويلية 2017 تسلم 3 فنادق من الطراز 5 نجوم من مجمع تراست للفنادق، مما يرفع من الطاقة الاستيعابية، و الزاد السياحي المحلي.[10]

و تعزم الجزائر ، وضمن المخطط التوجيهي للسياحية SDAT 2025، الوصول الى مراتب متقدمة في مجال السياحة، معتمدة في ذلك على خطة طويلة الاجل، للوصول الى الاهداف المرجوة، تتضمن كافة المعطيات التي تنهض بهذا القطاع الحيوي، من عقار سياحي الى إطار تشريعي وتمويلي فعالين. وكما سبق الذكر، أن الجزائر تمتلك زادا طبيعيا يميزها عن سائر دول العالم، فهي بالإضافة الى تنوع المناخ و التضاريس، تمتلك منابعا طبيعية، تتجلى في حمامات تمثل في مجموعها 282 منبع، و الجدول التالي يمثل الاستثمار في السياحة الحموية في نهاية 2018.

الجدول رقم 04: الاستثمار السياحي الحموي في الجزائر في 2018.

	العدد		المؤسسات الناشـــطة				مشاريع طور الانجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحيوية	منح استغلال المنابع الحيوية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
2015	282	55	8	10	1	1	25	10
2016	282	62	8	13	1	1	30	9
2017	282	74	8	13	2	1	34	16
2018	282	79	8	15	2	1	37	16

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، **مرجع سابق**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ضعف الاستثمار السياحي في هذا المجال الحيوي، إذ تمثل المؤسسات الناشطة فيه حوالي 9% فقط مما هو متاح نهاية سنة 2018، فلو نفرض فقط اقامة مؤسسة واحدة ووحيدة عند كل منبع، بطاقة 100 سرير فقط في كل مؤسسة، ينتعش هذا القطاع في

ظل كثرة الحاجة الى العلاج الطبيعي الذي أصبح بديلا لا يستهان به عن الطب العلمي، فعلى سبيل المثال في ولاية قالمة و التي تشتهر بحماماتها (اولاد علي ، دباغ....الخ)، الطلب السياحي على المركبات كبير جدا طوال العام، اذ بلغ عدد السياح الداخليين و الاجانب حوالي 100.000 سائح سنويا حسب مدير إحدى المركبات، لكن ما يلاحظ الاغفال الكبير الذي تعاني منه هذه السياحة، و التي تعد مصدرا مهما للدخل السياحي و الوطني خصوصا في ظل الوقا الذي نشهده اليوم.

و بالنسبة للسياحة الصحراوية، فهناك غياب شبه كلي للاستثمار السياحي هناك، رغم أن الصحراء الجزائرية من أفضل الصحاري العالمية بفضل موقعها العالمي، فحسب وزارة السياحة و الصناعات التقليدية يعد عدد السياح الى الصحراء الجزائرية ضعيف جدا مقارنة بالمأمول منها.

أما بالنسبة الى ما يشهده القطاع السياحي العالمي من تطورات كبيرة، على غرار اقامة قرى سياحية على غرار قرية جزيرة النخلة الاماراتية و قرية مارينا المصرية...الخ ، الا أن الجزائر و رغم ما كانت تتمتع به من بحبوحة مالية، لم تبن ولو قرية واحدة بمواصفات عالمية، لكن برمجت ضمن المخطط التوجيهي SDAT2025، لبناء 23 قرية سياحية منتشرة على كافة ربوع الوطن، أما بالنسبة الى الاقطاب السياحية، فقد سطرت الدولة حواي 7 أقطاب، تتضمن حوالي 274 فندق بطاقة ايواء تقدر ب 29300 سرير، أما بالنسبة للمنتجعات السياحية في منعدمة تماما في الجزائر، الا بعض منتجعات الخواص و حظائر التسلية التي لا تبلي حتى متطلبات السائح المحلي.

إن الاحصائيات التي أدلت بها وزارة السياحة، تعطى مؤشرا خطيرا حول السياحة الداخلية، إذ بلغ عدد السياح الخرجين حوالي 2.839.104 سنة 2014 بمعدل نمو عن سنة 2013 يقدر ب32.95%، و الخطورة في الأمر هو عدم استقطاب أموال هؤلاء السياح و الاستفادة منهم محليا، خاصة في ظل تماثل الثقافات، لكن هناك نفور كبير على السياحة المحلية في الجزائر، و التوجه نحو تونس و اوروبا، فلو نقارن بين الداخلين(عددهم 2.301.373) و الخارجين لنفس السنة، نلاحظ أن الجزائر في خسارة كبيرة لهذه الطاقات السياحية المهدرة، ورغم كل هذا فقد خصصت الدولة في الموازنة الراهنة 3.622.324.000.00 دج، وهي مبلغ غير كاف لإقامة مشاريع سياحية تبعث بالتفاؤل الى هذا القطاع.

إن الاستثمار السياحي في الجزائر يعاني من بطء كبير في النمو و الرقي، وهذا راجع الى عدة أسباب قانونية، واقتصادية...الخ، ويجب على الدولة ما إذا كانت لديها الرغبة الحقيقية في النهوض بهذا القطاع التخفيف و إزالة أكبر قدر ممكن من هذه المعيقات للوصول الى قطاع سياحي

يتميز بالعالمية في الجودة، و يحقق الاهداف التنموية، وجعله قطاع استراتيجي و بديل ملائم من بدائل المحروقات.

تشير التقارير المعدة من قبل الهيئات المختلفة حول مناخ الاستثمار في الجزائر يبقى بعيدا عن طموحات الاقتصاد الجزائري و السير إلى الأمام نحو التنمية الاقتصادية من خلال إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض الاستثمار ، حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي شلومبرغر) الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمار في الجزائر، وبما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام ، فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية.

- **مشكل العقار السياحي:**

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى ، وحاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات منها ما هو موضوعي ، ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة و المضاربة في العقار.[11]

روغم صدور القوانين المنظمة للعقار السياحي في الجزائر على غرار القانون 03/03 الصادر بتاريخ 2003/02/17، و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، و الذي يشير الى تحديد المناطق التي يقام فيها العقار السياحي، بالإضافة الى قانون الاستثمار رقم 03-01 المنظم للاستثمار في الجزائر و المحين سنة 2016، الا أن العقار السياحي لا يزال يعاني جملة من العراقيل نذكر منها:[12]

- الاصطدام بمشكل تعدد الملكية سواء عامة أو خاصة؛
- ارتفاع تكاليف الحصول على العقار في الجزائر، إذ أن أسعار العقار تزيد بحوالي 30 %سنويا، وهذا راجع الى عدم وجود رقابة على العقار بالإضافة الى السمسرة الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية ؛
- تدهور الموارد الطبيعية لغياب قواعد العمران ،مما أدى إلى تغير الموارد عن طبيعتها السياحية؛
- المضاربة في العقار السياحي في الصفقات خاصة الأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي.

إن ظاهرة الفساد الإداري تؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار نظرا للصعوبات والعراقيل التي يتعرضون إليها من جراء هذه التصرفات، ضف إلى ذلك فإن انتشار الفساد يقضي على

التنافسية والمعاملة العادلة ، ويؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية ، كما يعمل كذلك على عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار ، إذ تعد الشفافية عنصرا مهما بالنسبة للمستثمرين.[13]

- **المشاكل الاقتصادية**

بالإضافة الى ما سبق من مشاكل التي تقف في وجه الاستثمار السياحي في الجزائر، توجد عوائق و مشاكل أخرى لا تقل أهمية عما سبق نذكر منها:

- مشكل التمويل:

صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية راجعا أساسا إلى غياب المؤسسات المالية و البنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي ، وهذا العامل هو السبب الرئيسي في نظر المستثمرين ، مما أدى إلى نقص الاستثمارات السياحية، ضف إلى ذلك فالمستثمر ينظر إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير ذو فعالية وغير قادر على متطلبات الاستثمار ، وعلى هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، بحيث أنه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر ، فهو يفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك ، بالإضافة إلى الاعتماد على الطرق الكلاسيكية و التقليدية في تسيير البنوك ، مع هيمنة القطاع العمومي على النظام البنكي ، حيث تسيطر البنوك العمومية على السوق بنسبة تتجاوز 92 % في المقابل البنوك 8 % الخاصة لا تتعدى.[14]

ونجد كذلك أن البنوك الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية ، إذ أن إنشاء مثل هذه الاستثمارات تتطلب تمويل كبير ، نظرا لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة (صحية ، رياضية، ترفيهية، الاستجمام)، حيث تتلاءم مع رغبات السياح، وحاليا فإن القدرات التمويلية الوطنية متوفرة وتسمح بتمويل جل الاستثمارات السياحية، ضف الى ذلك المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة وذات أسعار فائدة مرتفعة ، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت ومازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب ، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية.

- ضعف الحوافز الموجهة للاستثمار السياحي:

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي ، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز

التي تشمل كل القطاعات و الصناعات ، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري ، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها ، وبالتالي فهي يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي ، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية فيها.

بالإضافة الى ما سبق، تعاني الجزائر من مشكل في غياب ثقافة السياحة و الوعي السياحي، فالسياحة تتطلب السياحة التعامل مع السياح بالصدق والأدب والترحاب لإعطاء الانطباع الحسن عن النفس أولا وعن البلد بشكل عام ثانيا، بالإضافة إلى تكوين فرص الاستفادة من التعارف الثقافي ما بين الشعوب والاقتباس من ثقافة السياح وحتى مظاهرهم وسلوكاتهم، مع التعامل بنوع من الحذر وبخطط حكيمة لحماية البلدان والشعوب من المظاهر المسيئة ثقافيا وعقائديا ، وحتى يتوفر كل هذا كان لا بد من توفر نوع من الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي المستقبل للسياح ، بغية التعامل وفق المنهاج المذكور، فقد احتلت الجزائر المرتبة 92 عالميا حسب تقرير التنافسية السياحية لسنة 2017، وهذا التأخر راجع الى طبيعة الفرد الجزائري، و الذي يعرف بطباعه الحادة، والعصبية السريعة.

4. دور الاستثمار السياحي في ترقية القطاع السياحي في الجزائر

مما لا شك فيه أن القطاع السياحي يعد أحد الركائز التنموية في الاقتصادات النامية، والناشئة، خاصة تلك التي تمتلك امكانات طبيعية تؤهلها لصناعة سياحة مستدامة، فقطاع السياحة هو من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية في الجزائر و هو يمثل حاليا أحد أهم مورد اقتصادي في العديد من دول العالم، بما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل و بديل للاستثمار الأجنبي...الخ، غير أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال. و توفير البيئة السياحية الملائمة، يستوجب لزاما توفير استثمار و مشاريع سياحية جاذبة، لأن العالم اليوم يشهد ارتفاعا و نموا كبيرا في الطلب السياحي، و هذا الأخير من ابرز محددات الاستثمار سواء كان سياحيا أو غيره، فالجزائر اليوم أصبحت تدرك تمام اليقين أن السياحة هي البديل الأول للمحروقات بالإضافة الى الفلاحة.

و الشكل الموالي يوضح الدور التنموي للاستثمار السياحي في ترقية السياحة و التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 01: دور الاستثمار السياحي في تنمية القطاع السياحي و التنمية الاقتصادية

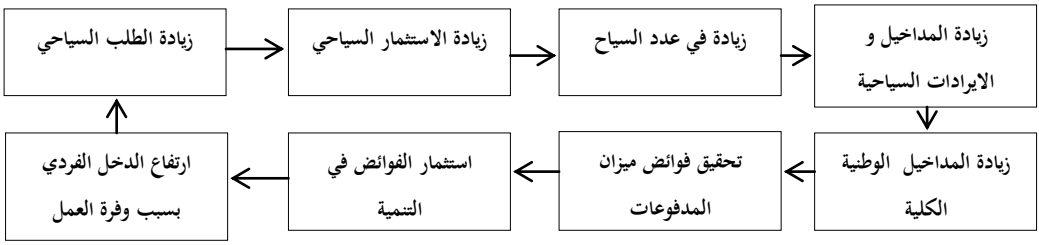

المصدر: من إعداد الباحثان

ضمن خلال الشكل السابق، يمكن القول أن احتواء الطلب العالمي المتزايد، ورفع نصيب الجزائر من ايرادات السياحة العالمية، يستلزم اقامة هياكل و بنى سياحية و تحتية تمكن من ذلك، بالإضافة الى ترسيخ ثقافة السياحة لدى المواطنين، و محاولة الاستفادة من انخفاض قيمة العملة في جذب السواح الاجانب، ومحاولة تخفيض تكاليف السياحة الداخلية، كل هذا سيؤدي بالضرورة – في ظل طبيعة الجزائر– الى زيادة عدد السواح القادمين و المتنقلين داخل الوطن، مما يؤدي الى ارتفاع المداخيل السياحية، و التي بدورها تعد كجزء لا يتجزأ من المداخيل الكلية، مما يؤدى الى تحقيق فوائض في الصادرات غير المنظورة، و محاولة استثمار هذه المداخيل في مشاريع تنموية، توفر مناصب شغل جديدة، مما يرفع من مستوى الدخل الفردي، و الذي بدوره سيرفع من الطلب السياحي.

و في الأخير، لن يكون هناك قطاع سياحي تنموي في الجزائر، مالم تكن هنالك رغبة سياسية في ذلك.

الخاتمة:

لترقية قطاع السياحة، بهدف جعله قطاع منتج و مذر للثروة، لابد من توفير بيئة سياحية ملائمة، على غرار الاستثمار السياحي الذي تعاني منه الجزائر اليوم، في ظل على استثمار الوفرة المالية التي شهدتها البلاد مطلع 2003 الى غاية 2014، في إقامة هياكل و بنى سياحية، تجعل من الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات العالمية في القطاع السياحي.

و قد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من **النتائج** نوجزها فيما يلي:

– تمتلك الجزائر طابعا طبيعيا و ثقافيا و تاريخيا كبير جدا، يؤهلها الى المراتب الاولى في صناعة السياحة عالميا، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

– القطاع السياحي الجزائري قطاع عقيم، يستوجب التشريح و العلاج العاجل، وهذا من خلال التقارير العالمية و التي تحتل الجزائر من خلالها أدنى المراتب العالمية في مجال السياحة رغم كل ما تمتلكه من إمكانيات؛

– المشاريع السياحية في الجزائر لا تلبي أبدا طموحات البلد، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف السياحة بسبب ضعف و قلة الاستثمار السياحي، و هذا راجع الى ارتفاع الطلب نظير المعروض السياحي؛

– ابرز مشاكل الاستثمار السياحي تكمن في الوعي الثقافي و الوعي الاستثماري و المقاولاتي من جهة، وعدم السيطرة على سوق العقار في الجزائر، مما جعل الوصول الى العقار أمر معقد ومكلف الى حد كبير؛

– تعقد القوانين و الاجراءات الادارية تحول دون النهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، بالإضافة الى قواعد الاستثمار الاجنبي المباشر التي تفرضها الجزائر بواسطة قاعدة 49/51، غير المحفزة تماما على اقامة مشاريع سياحية و أقطاب سياحية عالمية في الجزائر؛

– الاستثمار في إقامة مشاريع سياحية يعد شريان الحياة لتنمية قطاع السياحة، وبدورها تعد أحد الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية، و بالتالي ضعف الاستثمار السياحي سيؤدي بالضرورة الى ضعف معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن تقديم بعض **الاقتراحات** نوجزها في ما يلي:

– على الدولة زيادة الاهتمام بحل كافة المعيقات التي تقف في وجه المشاريع السياحية في البلاد؛

– الاهتمام بأنواع السياحة الأخرى غير الساحلية، من خلال تركيز الاستثمارات في المناطق الصحراوية و الحموية؛ بغية التنويع السياحي داخل الوطن؛

– زيادة الوعي الاجتماعي، وترسيخ ثقافة توطين السياحة الداخلية لدى الشعب الجزائري؛

– الاستفادة من انخفاض قيمة العملة كمحفز رئيس على السياحة في الجزائر؛

– اقامة اتفاقيات مع شركات عالمية ناشطة في قطاع السياحة من خلال الشراكة و اقامة استثمارات أجنبية مباشرة؛

– اقامة نظام جبائي خاص للمؤسسات الناشئة و الناشطة في قطاع السياحة؛

– النهوض بالفكر المقاولاتي في المجال السياحي، من خلال الجامعات ومراكز البحث العلمي؛

- تكثيف الحملات التسويقية للسياحة الجزائرية، بالإضافة الى التحكم في تكاليف صناعة السياحة للوصول الى الأسعار التنافسية الدولية.

المراجـــــــع:

1- بوعكريف زهير، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص.10-11. بتصرف.

2- سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص استراتيجية، جامعة وهران، 2014، ص.09.

3- نفس المرجع، ص. 64.

4- مكاوي مصطفى أحمد ، **الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات و الابحاث الاستراتيجية، العدد 193، 2014، ص.12.

5- وزاني محمد، **السياحة المستدامة – واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق الخدمات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، 2011، ص.56-57.

6- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانات و المعوقات (2000–2025) غي ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر العاصمة، 2013، ص.78.79.

7- نفس المرجع، ص.80.

8- وزاني محمد، مرجع سابق، ص.116.

9- مناجلية الهذبة، الإمكانيات و المقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات و أبحاث،العدد26، 2017، ص.ص06-07.

10- World economic forum, **the travels & tourism competitiveness report** , 2017, p .81.

11-موقع الاذاعة الوطنية، متاح
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161205/96231.html

12- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص.219.

13- نفس المرجع، ص .221.

14- منصوري الزين، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، 2005، ص.142.

15- بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، 2006، ص.71.

16- عوينان عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.222.